

وضعية تعليمية اللغة العربية إبان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم للأهالي في الجزائر لموريس بولار 1910 م

بقلم
د / محمد رافعة (*)



ملخص

أدرك الفرنسيون أن اللغة العربية، هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية، وبقاء هذه اللغة، يعني بقاء الشخصية الوطنية التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، كشفت فرنسا عن وجهها البغيض وحقدتها الدفين على اللغة العربية في محاولة لإزالتها وإجبار الأهالي على استعمال اللغة الفرنسية فأصدرت جملة من القرارات والمراسيم، أهمها قانون 8 مارس 1938 م المعروف بقانون شوطون والقاضي بحظر استعمال وتعلم اللغة العربية، بل واعتبارها لغة أجنبية وقبلها مرسوم 24 ديسمبر 1904م الذي بمنع أي معلم من فتح مدرسة قرآنية إلا بترخيص من السلطات بعد التزامه بجملة من الشروط التعجيزية والتي تمس بكرامة الجزائريين وهويتهم.

الكلمات المفتاحية:

الهوية ؛ الأهالي ؛ الاحتلال ؛ اللغة العربية.

(*) أستاذ محاضر بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والفنون، وعضو مخبر اللغة وتحليل الخطاب . جامعة الشلف

moh-58@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2018/07/09 تاريخ القبول: 2018/07/27

المقدمة

هذا الكتاب الموسوم "التعليم للأهالي بالجزائر" لموريس بولار (l'enseignement pour les Indigenes en Algérie de Maurice Poulard) والذي طبع سنة 1910م بالمطبعة الإدارية بالجزائر، هو رسالة دكتوراه نال بها صاحبها وهو موريس بولار (1886م-1968م) هذه الدرجة مع جائزة من كلية الحقوق بالجزائر.

هذا البحث يكتسي أهمية كبرى من جانبيين :

أولاً: يسلط الضوء على وضعية التعليم في الجزائر إبان فترة هامة من تاريخ الجزائر - فترة الاحتلال الفرنسي - وكيف تعاملت فرنسا مع ما تسميهم بالأهالي وما هي سياستها المنتهجة في مجال التعليم بجميع أطواره من وجهة نظر كاتب فرنسي عايش المرحلة. **ثانياً:** كون الكاتب فرنسي، يمكننا من الوقوف على السياسة التعليمية بعيون الباحثين الفرنسيين ومن وجهة نظرهم.

وفي هذا الشأن تطرح جملة من التساؤلات :

- ما هي الأغراض الكامنة، والغير مُعلنة من قبل الإدارة الفرنسية وراء تعليم الأهالي ؟

- ما المنهجية التي اتبعتها الاحتلال الفرنسي لتحقيق هذه الأغراض ؟

- هل تغيرت السياسة التعليمية خلال الفترة الأخيرة من الاحتلال عن بدايتها ؟

نتوخى من هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال استقراء سلسلة القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الفرنسية، وعليه فالمنهج الذي نراه مناسباً لمثل هذه الدراسات، هو المنهج الاستقرائي التحليلي مع مراعاة في ذلك التسلسل التاريخي للأحداث.

افتتح موريس بولار كتابه بإدراج مقطع من خطاب ل "شارل جونار" Charles Jonart¹ الحاكم العام للجزائر ألقاه بتلمسان يوم 7 ماي 1905م جاء فيه "حتى لو

كنا لا ننتظر من تعاونهم أي منفعة، فإننا ليس لنا طموح أكبر وأعلى، من تحسين وضعية الجزائريين، وسأكرس حياتي من أجل تحقيق هذا المشروع.²

وفي التمهيد لكتابه عاد ثانية بكلمة مطولة للحديث عن هذا الحاكم واشتملت على الثناء والعرفان لما قدمته فرنسا من تضحيات، من أجل تعليم وتربية الأجيال الشابة، فالمدرسة هي السلاح للاستيلاء على العقول، والوسيلة الأساسية للسياسة الاجتماعية، ولها دور كبير في تقريب الجنسين الأهالي والفرنسيين، ويواصل مورييس بولار حديثه مخاطبا الحاكم بقوله: "إن هذا الكتاب مهدي إليك، لأنك كنت دوما منشغلا بصفة خاصة بتحسين أوضاع الأهالي، تحمل همومهم خاصة في مجال التعليم من أجل ذلك أدرجت اسمك على رأس هذه الصفحات."³

يطرح الكاتب في التمهيد جملة من التساؤلات هي على النحو التالي:

هل قضية التعليم للأهالي في الجزائر قضية مطروحة كغيرها من القضايا التي تهم مستقبلنا في شمال إفريقيا؟ وهل تستحق أن توضع في الأوليات؟
ثم يجيب: هناك الكثير من الأسباب التي تجعلنا نؤمن بذلك. فتعليم الأهالي خدمة تفرضها الضرورات الاقتصادية في الوقت الحاضر. وهي أيضا خدمة لها تقاليدتها التي تركز على تجارب الماضي ولاستفادة منها في بناء المستقبل.
ولنا في مستعمراتنا ما يمكن أن نستوحيه من آباءنا، والتفكير في الوقت نفسه في الأجيال القادمة التي تسألنا بدورها ماذا عملنا من أجلها.

ويضيف عندنا اليوم في شمال إفريقيا وحدها ما يقرب من ستة ملايين من الأهالي المسلمين؛. وتعليم الأهالي ليست قضية مدرسين وأصحاب المهام وبعض المعمرين، بل هي قضية الجميع، بحيث لا يحق لأي أحد أن يبقى غير مكترث بها. وسبق للحاكم العام منذ ستين، أن سلط الضوء على أهمية تعليم الأهالي المسلمين واعتبرها قضية سياسية.

إذا كنا لا نختلف حول المبدأ - أهمية التعليم - لنا أن نختلف في كيفية تطبيقه عندما يتعلق الأمر بالوسائل المستعملة لرفع المستوى الأخلاقي لمسلمي الجزائر.

- أي نوع من المدارس يجب إنشاؤها؟
- ما هي التوجهات التي تطبع هذا التعليم؟
- وحسب أية منهجية يتم تصميمها؟
- وبأي روح نحركها؟

يطرح الكاتب فرضية، يربط فيها بين أمرين: تعليم الأهالي من جهة وخضوعهم واندماجهم من جهة أخرى، وأن تحقيق هذا الأخير مرهون بالأول، حيث يقول: إذا استطعنا أن نوصل الأهالي إلى نفس درجة تحضرنا، فإن المشكلة تصبح سهلة وعندها، يمكن أن نلزمه بقوانيننا واحترام مؤسساتنا، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فالأهالي ينتمون إلى حضارة مختلفة عن حضارتنا.

من خلال قراءتنا للكتاب لمسنا بأن مورييس بولار يعطي أهمية بالغة للمدرسة، ويعتبرها عامل التحضر بامتياز، والسلاح السلمي للغزو الأخلاقي، وسياسة ضرورية للجمع والتقريب بين جنس الأهالي والفرنسيين. والتي من خلالها - المدرسة - نستطيع التصرف والتأثير بفعالية في العقول والقلوب.

نخلص إلى القول أن تعليم الجزائريين كان وسيلة وليس غاية في حد ذاته، بل سياسة متبعة وضرورة فرضتها المعطيات الميدانية من صعوبة انقياد المغلوب للغالب، وتمسك الجزائريين بهويتهم واعتزازهم بها.

إن الهدف غير المعلن، تحت مسمى التقريب بين جنس الأهالي والفرنسيين، وتعويد الجزائريين على التواصل مع الأوروبيين، كشفته السلسلة من القوانين والمراسيم التي أصدرها الاحتلال الفرنسي منذ 1830م، والتي لازلنا نعيش أزماتها الثقافية والحضارية إلى يومنا هذا.

العدوّان الأكثر خشية، اللذان يجب مكافحتها، هما الجهل والتعصب على حدّ تعبير موريس بولار. وفي نظره أن محاربتها تكون بمضاعفة بناء المدارس، وتعليم اللغة الفرنسية للأهالي، وتعويدهم على الاتصال مع الأوربيين. وهذا يعني، العمل على تجريد الجزائريين من لغتهم الأم وتعويضها بلغة المستعمر بشكل تدريجي. وهو ما تجسده القرارات المتوالية، المتعلقة بالسياسة التعليمية في الجزائر، تبعا لمقتضيات كل مرحلة. وقد عبر بولار عن استعمال الحكمة والتدرج، عندما شبه الأهالي بقطعة من الجليد، يجب علينا التعامل معها بحذر، لتفادى ذوبانها من جهة، وتفادى كسرها من جهة أخرى.

عند احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وخلال السنوات الأولى، أدركت بسرعة أن المسلمين متمسكين بهويتهم، ويفضلون أن يُحكّموا بأحكام الشريعة الإسلامية بدل القانون الفرنسي. وفي مسائل الأحوال الشخصية وانتقال الملكية - الميراث - والبيوع استمر الحكم بالقانون الإسلامي، ولتطبيق هذه الأحكام كان لزاما وجود قضاة وموظفين أكفاء، وهؤلاء لا يتم تكوينهم إلا في مدارس خاصة ما يعرف "بالمدرسة" les medersas ، لكن كيف بدأت فكرة إنشاء هذه المدارس ؟

يقول كومبس⁴ Emile Cambes (1821م-1935م) : "في بداية الاحتلال كان توجهنا هو الاعتماد على الزوايا لاستثمارهم في الوظائف العمومية، وجعلهم وسطاء في علاقتنا مع الأهالي، لكن سرعان ما أدركنا أن هذه الزوايا لا تُخرج غير المتعصبين، ولتجاوز هذه العبة، لجأنا إلى فتح ثلاث مدارس".⁵

لهذا الغرض جاء مرسوم 30 سبتمبر 1850م الذي ينص على إنشاء ثلاث مدارس - بمثابة مدارس عليا - في كل من المدينة قسنطينة وتلمسان. يتم فيها التكوين لمدة ثلاث سنوات، ويُعطى الأهالي، تعليما شرعيا دينيا. وبالموازاة تكوينا أدبيا، يسمح للشباب بشغل مناصب عليا، إدارية قانونية وشرعية في الدولة. في بداية الأمر كل

الدروس كانت تقدم باللغة العربية، أما عن المواد التي كانت تدرس، فهي على النحو التالي: النحو والأدب العربي والقانون والفقه والتوحيد هذه المدارس الثلاث كانت تحت السلطة العسكرية التي كان شغلها أن توفر للمساجد الأئمة وللعدالة القضاة.⁶

التعليم الابتدائي

قبل 1830م كان عدد المدارس الابتدائية معتبرا، الكثير من المصادر تتحدث عن انتشار التعليم بفضل المدارس الابتدائية المنتشرة في القرى والمداشر، ماثلة في الزوايا والكتاتيب والمساجد و، كانت تعمل بنظام الأوقاف وتمويلها من نفقات المحسنين، لعبت مراكز الإشعاع هذه دورا هاما في محو الأمية والحفاظ على مقومات الهوية. الاحتلال الفرنسي عمل على الحد منها، وبعد سنتين فقط، أي في سنة 1832م أنشئت ثلاث مدارس فرنسية للأوروبيين، وبعدها بسنة أنشأت مدرسة مماثلة للأهالي والأوروبيين معا، لتعليم اللغة الفرنسية والخط والحساب بغية تقريب الأهالي من الأوروبيين.

ويأتي قرار 1836م ليعطي الصلاحية للحاكم العام، الإدارة العامة للتعليم بإنشاء المدارس. منذ بداية الاحتلال، ظهرت ضرورة انتشار اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي المسلمين، وكانت أحسن وسيلة لذلك الانتشار والتكثيف، هو إنشاء المدارس أين يتردد عليها الشبان الأهالي. ويهدف تطوير المعارف في اللغة الفرنسية بين السكان المسلمين جاءت المادة 30 لمرسوم 1883م لترصد مكافئة مالية قدرها 300 فرنك، للأهالي الذين يثبتون مستوى معين في الفرنسية، شريطة أن يكون العمر، ما بين 18 و25 سنة واجتياز بنجاح امتحاني الكتابي والشفوي.

لا شك أن العمل على تكثيف وتوسيع انتشار اللغة الفرنسية كان هدفة الحد من استعمال اللغة العربية، القرارات والمراسيم المتعاقبة هي خير دليل على ذلك، نذكر على سبيل المثال:

مرسوم 22 مارس 1882م القاضي بمبدأ إجبارية التعليم على الأطفال ما بين 6 و13 سنة للأهالي

ولتمكين إحصاء الأطفال في سن التمدرس، فإن الأولياء مطالبون بالقيام بتصريح مفاده أنهم مسئولون عن غياب أبنائهم، بل وعدم مواظبتهم وت مدرسهم بانتظام، ويمكن أن يتعرضوا للعقوبة بالغرامة أو السجن في حال الإهمال أو لسوء التعاون مع الإرادة. ولم يكن الهدف سوي تعميم استعمال اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي على حساب اللغة العربية.

وتأتي سنوات 1891 م-1892 م لتُسجل مرحلة جديدة في طريق تطور تعليم الأهالي، إنه مشروع 18 أكتوبر 1892 م الذي أعاد تنظيم كل ما يمس بالتعليم الابتدائي للأهالي، العمومي منه أو الخاص. فبدعوى حفظ أمن المدارس الخاصة بالأهالي، وضعت هذه الأخيرة، تحت المراقبة العليا للحاكم العام الذي بإمكانه فصل المدرسين ومدرء المدارس وأعوانهم. هذه الإجراءات الردعية مكنت من ارتفاع معتبر لعدد الأقسام والمتدرسين من الأهالي ما بين 1891 م إلى 1901 م. حيث بلغ عدد المدارس 138 في سنة 1893م تضم 244 قسم وفي سنة 1899م وصل عدد الأقسام 447 وفي سنة 1906 إلى 526 وفي 1908 إلى 690.

وتحت عنوان: "تعليم اللغة الفرنسية" يقول الكاتب أن القسم الأكبر من مواد التدريس مخصص لتعليم اللغة الفرنسية، بل هي نقطة الانطلاق في المدرسة - القطب - فكل التعليمات والمواد الأخرى تابعة لها. المدرسة حسب رأيه هي التي بإمكانها تسهيل التقارب والاتصال الذي يرغب فيه الكل بين الفرنسيين والأهالي.

مكانة اللغة العربية في البرنامج أو مخطط الدراسة Plan d Etude

دراسة اللغة العربية في "مخطط الدراسة" على ضربين العربية المستعملة والعربية الأدبية يقول بولار: لنا تقاليد في التفريق بشكل دقيق بينهما، اللغة الأدبية ليست

مستعملة في الحوار، بل هي اللغة الكلاسيكية المستعملة في الصحافة وفي الكتب الدراسية وتلك التي تُدرس في المدارس القرآنية وأما العربية المتداولة - المبتدلة - فهي مجموع اللهجات العربية لمتكلمي شمال إفريقيا، هذه الأخيرة هي اللغة المستعملة في المدرسة الابتدائية لتعليم الأهالي بدل الفصحى. أريد لها أن تكون لغة شفوية لا غير. فالطريقة المتبعة حسب جدول الدراسة تنبع من فكرة: تدريس اللغة بهدف الاستعمال والتواصل أكثر منها لأجل الكتابة.

بالاستعمال يجب معرفة العربية، وبالاستعمال يجب تعلمها، وبناء عليه يكفي المدرس -وهو فرنسي- فقط بدروس المحادثة، محادثة حوارية بينه وبين التلاميذ، بالإضافة إلى تمارين النحو والقراءة والخط. هذه الفكرة كانت محل نقد واستغراب موريس بولار حيث فقال: "شيء غريب في رأينا معلم فرنسي يُدرس صغار الأهالي لغتهم الأم، لغة في كثير من الأحيان لا يملك فيها إلا معرفة غير كافية. هو الذي يشرح قواعد النحو مع ما فيها من تناقضات وتعقيدات تبعاً للهجات، ويعلم الأطفال الكتابة، مع أن لغة الاستعمال لا تكتب وكتابة كلماتها الإملائية مشكوك فيها."

Chose étrange, a notre avis, c'est un maître français qui enseigne aux petit indigènes leur langue maternelle, langue dont souvent, il n'a qu'une connaissance insuffisante; c'est celui qui explique les règles de grammaire sur lesquelles il y a pourtant tant de contradictions et de complications suivant les dialectes et apprend à écrire aux enfants, bien que l'arabe usuel ne s'écrit pas et que l'orthographe des mots soit souvent bien douteuse.⁷

وفي هذا الشأن يقول الكاتب مارسى Marçais "ما يدل على سوء تنظيم البرنامج، وما لا يقبله العقل أن الطفل يصل إلى نهاية المرحلة الابتدائية، ودرس دوماً العربية الاستعمالية لا يتمكن إلا من الترجمة الشفوية لنصوص سهلة (صفحة حوادث الجرائد والإعلانات الرسمية إلى غير ذلك) والتي دوماً تكتب بالفصحى "المفروض أن تعطى للفصحى في البرنامج مكانة أكثر أهمية." ⁸

وإذا ما انتقلنا إلى التعليم ما بعد الابتدائي فهو ليس بأحسن حالا من الابتدائي، فهو ليس إلا امتدادا له بتكريس تجاهل استعمال اللغة العربية. هذا التجاهل معبر عنه بوضوح في الجدول الدراسي، حيث لا يتجاوز حجمها الساعي أربع ساعات، ففهم لا يحتاجون إلا معارف بشكل إجمالي وسطحي، في الوقت الذي تدرس فيه الفرنسية بشكل معمق. فضلا عن تدريس بقية المواد بالفرنسية مرسوم 26 جويلية 1895م الخاص بإعادة تنظيم المدرسة (التعليم العالي) جاء بجملته من القرانين منها: تحديد شروط جديدة للالتحاق بالمدرسة، الحصول شهادة التعليم الابتدائي، النجاح في المسابقة التي تتضمن الامتحان الكتابي والشفوي، شرط السن ما بين 15-20 سنة، معفى من أي مرض معدي بلغ عدد المسجلين في 1907م بلغ 96 الناجحين منهم 51، يحصل الطالب بعد 4 سنوات من الدراسة على شهادة التأهيل من المدرسة، وأما التوظيف وطبقا للقوانين السارية لمصالح العدل والعبادات فلا يمكن الحصول على وظيفة إلا من يحمل شهادة من إحدى هذه المدارس، لممارسة الوظائف التالية:

عون: Aoun محضر في القضاء الإسلامي. حزاب: Hezzab مقرئ للقرآن في المساجد. مزين: Muezzin مؤذن للصلاة. طالب: Taleb مدرس قرآن. أوكيل: Oukil الدفاع في محاكم القاضي. كودجة: Kodja نوع ن السكرتير في البلديات. عادل: Adel كاتب ضبط. الدلال: Dellal مكلف بالبيع في المزاد العلني للعقارات للمسلمين. قريب من القاضي: مساعد القاضي الموثق. باشادل: Bechadel مساعد القاضي. إمام: Imam مكلف بالعبادة. قاضي: Kadi الرجل الأكثر الأهمية في القضاء الإسلامي، هو قاضي وموثق في التل، موثق فقط في القبائل. المفتي: Muphti وزير العبادة من الرتبة العالية. مدرس: Mouderrès أستاذ في المدارس والمساجد.⁹ أما عن لغة التدريس فهي الفرنسية في غالبية المواد، يقول موريس بولار: توسعت

اللغة الفرنسية على حساب العربية، ويعود ليتساءل: "أليس من الصواب أن يكون قضية المستقبل والموظفين لديهم تعليم فرنسي صلب، ومشبعين بأفكارنا ويعرفون النهضة العلمية والحضارية مع اكتسابهم لمعارف كاملة للعربية والقانون الإسلامي".¹⁰ أما عن برنامج المواد العربية: نظرا للمهام التي سيُمارسها المتخرجون مستقبلا، فإن قضية المستقبل من الأهالي يجب أن تكون لديهم معارف معمقة للغتهم الأم، وأما الفقه الإسلامي خصص له أربع ساعات في الأسبوع وفي كل سنة، في هذا القسم من الدراسة الاختبارات الكتابية يتعلمون فيها الكتابة وهي سهلة، أما النحو العربي فهو صعب يقول مدير مدرسة بتلمسان ويدرس بشكل معمق خلال السنوات الأربع... تمارين التعبير والأسلوب هدفه الكتابة بشكل صحيح وكذا توسيع مفرداتهم بشكل تدريجي.

أما عن مرجعية الفقه الإسلامي، فالبرنامج يركز على كتابين في الفقه المالكي يسمى في هذا البلد الرسالة وهي سهلة للستين الأولين وكتاب الشيخ خليل للسنة الثالثة والرابعة، أما علم الكلام لا يحتل إلا مكانة صغيرة المدارس الحالية - يقصد 1910م زمن تأليف الكتاب - حيث يرى أن الوقت المخصص للدراسات العربية كاف للطلبة لإعطائهم معارف بصورة إجمالية حول مبادئ الإسلام.

ويأتي قانون 8 مارس 1938 الصادر عن الإدارة الفرنسية والقاضي بحظر استعمال وتعلم اللغة العربية بل واعتبارها لغة أجنبية، حيث أصدر رئيس وزراء فرنسا آنذاك كامبي شوطون Camille Chautemps قرارا ينص على حظر استعمال اللغة العربية، واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر. ويأتي هذا القانون في سلسلة القوانين التي سنّها الاحتلال الفرنسي لمحاربة اللغة العربية، بل وحتى الأمازيغية، وجعل اللغة الوحيدة للبلاد هي اللغة الفرنسية. وكان لهذه القوانين الأثر الشديد على المجتمع الجزائري.

بموجب هذا القانون مُنِع أساتذة جمعية العلماء المسلمين من التدريس، حيث نص القرار على "إغلاق المدارس العربية الحرة التي لا تملك رخصة العمل، ومُنِع كل معلم تابع للجمعية من مواولة التعليم في المدارس إلا بعد أن يتحصل على رخصة تعليم، تقدمها له السلطات المعنية"، لكن السلطات الفرنسية امتنعت عن إصدار الرُّخص رغم الطلبات العديدة التي قُدمت.

يأتي هذا القانون، ليكشف الوجه البغيض للاحتلال الفرنسي، فكيف للغة يتكلم بها ستة ملايين مواطن يمثلون 80 % من السكان أن تكون لغة أجنبية، لا شك أنه محاولة لاستئصال اللغة العربية وعملاً مُنهباً للقضاء على الهوية الوطنية، عمل يندرج ضمن مخطط مسح الهوية الذي مارسته سلطات الاحتلال منذ البداية، كما رأينا من خلال تركيزها على التعليم واستعماله كوسيلة لتحقيق أغراضها.

لم يكن هذا المرسوم الإجراء التعسفي الوحيد في حق اللغة العربية في الجزائر، فقد أصدر الحاكم العام الفرنسي للجزائر في 24 ديسمبر 1904م قراراً ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من السلطة العسكرية بشروط أهمها:

- ألا يدرس تاريخ الجزائر وجغرافيتها والعالم العربي الإسلامي.
- ألا يشرح آيات القرآن التي تتحدث عن الجهاد.
- الولاء للإدارة الفرنسية.

الخاتمة

تعكس هذه القرارات المتوالية لاحتلال الفرنسي للجزائر من 1830م إلى 1962م السياسة التعليمية للإدارة الفرنسية في ممارسة طمس معالم الهوية الوطنية، من خلال محاولتها القضاء على اللغة العربية حامل الموروث الفكري والحضاري للأمم، ركزت في ذلك التعليم باعتباره أداة فعالة، حيث تضافرت جهود عسكريها وإداريها

وباحثيها، أورثت المجتمع الجزائري تعليماً ذو قيم حضارية أوروبية، لتدخله في أزمة ثقافية لا يزال أفرادها إلى يومنا هذا يعانون من تبعاتها.

من استقراء هذه القرارات يمكن لنا أن نخلص إلى أن فرنسا استعملت سلاح التعليم في الوصول لأغراضها التوسعية. وأن سياستها التعليمية مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى :

الاستيعاب والاحتواء: والظهور بمظهر المتحضر الذي لا يرغب في المنفعة بقدر ما يهيم الوصول بالأهالي إلى التحضر، فبادرت منذ بداية الاحتلال إلى إنشاء ثلاث مدارس حكومية إسلامية للأهالي، في كل من المدينة قسنطينة وتلمسان بموجب قرار 30 سبتمبر 1850 م ولم يكن اختيار الأماكن اعتباطياً.

المرحلة الثانية :

مرحلة التمكين تميزت من خلال استقراء قرارات هذه المرحلة باكتساح اللغة الفرنسية طوعاً أو كرهاً، ترغيباً تارة وترهيباً تارة أخرى وتراجع استعمال اللغة العربية فضاق استخدامها وحلت الدارجة محل الفصحى. من هذه القرارات قرار 18 أكتوبر 1892م الذي أعاد تنظيم كل ما يمس التعليم الابتدائي للأهالي العمومي أو الخاص. قرار المادة 30 لمرسوم 1883م القاضي برصد مكافئة مالية قدرها 300 فرنك، للأهالي الذين يثبتون مستوى معين في الفرنسية، مرسوم 22 مارس 1882م القاضي بمبدأ إجبارية التعليم على الأطفال ما بين 6 و13 سنة للأهالي، وفرض عقوبات مالية، وأخرى بالسجن على الأولياء الذين يرفضون تدرس أبنائهم في المدارس الحكومية.

المرحلة الثالثة :

مرحلة إخضاع الأهالي للأمر الواقع، في هذه المرحلة كشفت فرنسا عن وجهها البغيض وحقدتها الدفين على اللغة العربية، في محاولة لإزالتها وإجبار الأهالي على

استعمال اللغة الفرنسية، فأصدرت جملة من القرارات في هذه المرحلة، أهمها قانون 8 مارس 1938م المعروف بقانون شوطون Chautemps الصادر عن الإدارة الفرنسي، والقاضي بحظر استعمال وتعلم اللغة العربية بل واعتبارها لغة أجنبية، وقبلها مرسوم 24 ديسمبر 1904م بمنع أي معلم من فتح مدرسة قرآنية إلا بترخيص من السلطات، طبعاً بعد التزامه بجملة من الشروط تمس بكرامة الجزائريين وهويتهم، فلا الشروط تحققت ولا الرخص مُنحت مما اضطر الكثير منهم إلى الهجرة إلى الدول المجاورة طلباً للعلم.

ـ الحواشي والإحالات:

- 1 - هو شارل جونار 1913 إلى 1927، انتخب نائباً في البرلمان الفرنسي وكان لا يزال شاباً حدثاً، وما فتى يتقدم، حتى تقلد أهم مناصب الدولة، تولى منصب الوزير والسفير عدة مرات، وانتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية سنة 1923م. تولى رئاسة مجلس إدارة الشركة من 19 مايو سنة 1913 حتى 4 أبريل سنة 1927م حين أستعفى من منصبه لأسباب صحية، توفي في 30 سبتمبر من نفس السنة عن سبعون عاماً.
- 2 - ينظر: التعليم للأهالي بالجزائر: مقدمة مريس بولارد، ص 3
- 3 - التعليم للأهالي بالجزائر: مريس بولارد، ص 6
- 4 - هو إيميل كومباس (1821م-1935م) :كان رئيس بلدية من 1876 م حتى 1919 م، أصبح فيما بعد رئيس حزب اليسار الديمقراطي إلى أن عين رئيساً للمجلس. صاحب قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، وإنشاء المدرسة العلمانية بفرنسا ليستقبل في 1905م توفي سنة 1935 م
- 5 - التعليم للأهالي بالجزائر: مريس بولارد، ص 59
- 6 - LES MEDERSAS ALGERIENNES DE 1850 A1962, CHARLES JANIER Monographie écrite en 2010 p 11-13
- 7 - التعليم للأهالي: بالجزائر مريس بولارد، ص 18
- 8 - تقرير مؤتمر شمال إفريقيا لسنة 1908 م، ص 196
- 9 - التعليم للأهالي بالجزائر: مريس بولارد، ص 142/143.

The status of teaching Arabic during the French occupation through the book teaching the natives of Algeria from Maurice poulard 1910

Dr. Rafa Mohammed

moh—58@hotmail.fr

Hassiba Ben Bouali - Chlef University



Abstract:

The French realized that Arabic was one of the most important elements of the Algerian personality. The survival of this language means the survival of the national character that contradicts their civilization and undermines their goals and plans, France has revealed its hateful face of the Arabic language years ago when it did everything in its power to eliminate this language and force people to use the French language, by implementing a number of resolutions and decrees, the most important of which is the law of March 8, 1938 known as the law of Chautemps and the prohibition the use and learning of the Arabic language, even going so far as to consider it as a foreign language and previously by the Decree of 24 December 1904 which prevents any teacher from opening a Coranic school without a permit from the authorities and is committed to respecting a number of miraculous conditions that affect the dignity and identity of Algerians.

Keywords:

Identity; Citizen; Occupation; Arabic language.